

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES DOUANES
LE DIRECTEUR GENERAL



وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك
المدير العام

الجزائر في

رقم ام ع ج/م/0112/أ خ/ 16

السادة: - المدراء الجهويون للجمارك،
- رؤساء المصالح الجهوية للرقابة اللاحقة،
- رؤساء مفتشيات أقسام الجمارك،

يتم إعلام السادة:

- المفتش العام للجمارك،
- المدراء المركزيين للجمارك،
- مدراء الدراسات بالجمارك،
- مدراء المراكز الوطنية للجمارك،
- مدراء المدارس الجمركية.

نسخة للسيد رئيس الاتحاد الوطني لوكلاء العبور و الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك الجزائريين.

الموضوع: ف/ي جمركة الهبات.

المرفقات: ملحقين.

لاحظت أن عددا معتبرا من الشكاوى المتعلقة بجمركة الهبات، يتم عرضها على المديرية العامة للجمارك كما أن بعض الهيئات يتم توجيهها بصفة آلية إلى ذات المديرية من أجل الحصول على تراخيص لجمركة البضائع المستوردة في هذا الإطار.

في هذا الصدد، أذكركم بأن هذه المسألة قد أظرت قانونيا من خلال العديد من النصوص التشريعية، لاسيما النصوص المتمثلة في ما يلي:

- المادة 109، المعدلة والمتممة، من قانون المالية لسنة 1987،
- المادة 98 من قانون المالية لسنة 1997،
- المادة 78 من قانون المالية لسنة 2006،
- المادة 65 من قانون المالية لسنة 2011.

من جهة أخرى فإن موضوع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، قد تم تأطيره من خلال المادة 9-11 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

1- النظام المؤسس بموجب المادة 109 من قانون المالية لسنة 1987:

1 1 - مضمون النظام:

تم تعديل المادة 109 من قانون المالية لسنة 1987 وإتمامها بالمواد 101 من قانون المالية لسنة 1993 و 127 من قانون المالية لسنة 1994 و 142 من قانون المالية لسنة 1996 و 95 من قانون المالية لسنة 1997، وقد عرفت هذه المادة ثلاث نصوص تطبيقية وهي:

● القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1994 والذي يحدد كيفية الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، وكذا قائمة الجمعيات أو المؤسسات الخيرية ذات الطابع الإنساني التي يمكن أن تستفيد من هذا الإعفاء.

● القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 يونيو سنة 1996 والذي يحدد الكيفيات التطبيقية لإيصال التبرعات القادمة من الخارج ونقلها.

● القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر سنة 1996 والذي يحدد كيفية منح الإعفاء من الحقوق والرسوم بالنسبة للبضائع المستوردة على سبيل الهبات، تطبيقاً لأحكام المادة 142 من قانون المالية لسنة 1996 و قائمة الاتحاديات الوطنية الرياضية التي يمكنها أن تستفيد من هذه الإعفاءات.

نصت هذه المادة على إعفاء البضائع من الحقوق والرسوم وكذا من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية والصرف، بما فيها المركبات، و المستوردة على سبيل الهبات من طرف الهيئات التالية:

- الإدارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،
- الجمعيات أو المؤسسات الخيرية ذات الطابع الإنساني والتي حددت قائمتها بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1994، المذكور أعلاه،
- الاتحاديات الرياضية الوطنية والتي حددت قائمتها بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، المذكور أعلاه،

كما أن المادة 109 من قانون المالية لسنة 1987، قد ربطت الاستفادة من الإعفاء المذكور آنفاً بطبيعة الوجهة المزمع منحها للبضائع المستوردة والتي يجب أن تكون:

- موجهة للتعليم أو التكوين أو البحث أو الأنشطة الثقافية والرياضية أو الأعمال ذات «الفائدة العمومية» بالنسبة للهيئات العمومية،
- موجهة للتوزيع المجاني أو الاستعمال لأغراض إنسانية من طرف الجمعيات أو المؤسسات الخيرية ذات الطابع الإنساني،
- ذات علاقة مع التخصص الرياضي الأساسي المؤطر من قبل الاتحاديات الرياضية المستفيدة.

من جهة أخرى، أضاف القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 جوان 1996 المذكور أعلاه، شرطاً فيما يخص الكيفيات التطبيقية لإيصال ونقل الهبات الآتية من الخارج والمستوردة من طرف الجمعيات أو المؤسسات الخيرية.

جدير بالذكر في هذا الصدد أن الهبات المتأتية من أشخاص طبيعيين أو معنويين غير حكوميين والموجهة للتوزيع المجاني والمستعملة لغايات إنسانية و هذا تحت طائلة دفع الحقوق والرسوم، ينبغي نقلها إجبارياً من طرف مؤسسات النقل الجزائرية.

ولا يسمح باللجوء إلى شركات النقل الأجنبية إلا في الحالات التالية:

- المجانية التامة للنقل.
- عدم تغطية شركات النقل الوطنية لخط نقل الهبات أو لأماكن شحنها.
- التزام المتبرع بدفع المصاريف المترتبة عن النقل.

1 2 - النص التشريعي:

تنص المادة 109، المعدلة و المتممة، من قانون المالية لسنة 1987 على ما يلي:

« 1- تتم جمرقة البضائع لوضعها للاستهلاك بإعفائها من الحقوق والرسوم وكذا من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية و الصرف، بما فيها المركبات المستوردة من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية على سبيل الهبات والموجهة للتعليم و التكوين والبحث والأنشطة الثقافية والرياضية والأعمال ذات «الفائدة العمومية» .

2- تتم، في إطار الشروط نفسها المبينة أعلاه، جمرقة البضائع المستوردة على سبيل الهبات من طرف الجمعيات أو من أجل الأعمال ذات الطابع الإنساني والتي تحدد عن طريق التنظيم، عندما تكون تلك البضائع موجهة للتوزيع المجاني أو الاستعمال لأغراض إنسانية وكذا تلك المستوردة من طرف الاتحاديات الوطنية للرياضات على أن تكون هذه البضائع على علاقة مع التخصص الرياضي الرئيسي المؤطر من قبل الفيدرالية المستفيدة.

تحدد قائمة الفيدراليات المعنية وكذا كفاءات منح الامتياز عن طريق التنظيم.

تتم جمرقة العتاد ووسائل الوقاية ضد التلوث، والمحصل عليها على سبيل الهبات من طرف الهيئات والجمعيات المعنية والمعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، بنفس شروط البضائع المذكورة أعلاه.

تحدد كفاءات تطبيق هذه الأحكام عند الضرورة، عن طريق التنظيم.

تتم جمرقة البضائع المستوردة على سبيل الهبات من طرف أشخاص معنويين غير أولئك المشار إليهم آنفاً، من أجل وضعها للاستهلاك بإعفائها من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية والصرف مع دفع الحقوق والرسوم المطلوبة.»

2- النظام المؤسس بموجب المادة 98 من قانون المالية لسنة 1997:

2 1 - مضمون النظام:

نصت المادة 98 من قانون المالية لسنة 1997 على إعفاء استيراد السلع والخدمات الممولة عن طريق الهبات من الحقوق و الرسوم، كما حددت صفة الجهة المانحة على أنها دولة أو هيئة أجنبية أو منظمات دولية. من جهة أخرى، حدد المستفيد على أنه الأشخاص المعنويون الجزائريون الخاضعون للقانون العام وهم الإدارات والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

2 2 - النص التشريعي:

تنص المادة 98 من قانون المالية لسنة 1997 على مايلي: «تعفى من الحقوق والرسوم السلع والخدمات الممولة على سبيل هبة تمنحها دولة أو هيئة أجنبية أو منظمات دولية لصالح أشخاص معنويين جزائريين خاضعين للقانون العام، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما».

3 - النظام المؤسس بموجب المادة 78 من قانون المالية لسنة 2006:

3 1 - مضمون النظام:

لم تدرج المادة 78 من قانون المالية لسنة 2006 بشكل صريح مسألة إعفاء الهبات الممنوحة للجزائر من الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية، إلا أنه إذا نصت الاتفاقيات التي تدير الهبات على الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية. تطبق هذه الإعفاءات شرط أن تكون تلك الاتفاقيات موضوع مصادقة بموجب مرسوم رئاسي منشور في الجريدة الرسمية.

علاوة على ذلك، يحدث في بعض الحالات أن يكرس الإعفاء بموجب «اتفاقية إدارية» مصادق عليها ومنشورة في الجريدة الرسمية، إلا أن كفاءات تطبيقها تحدد «باتفاقية قطاعية» غير منشورة في الجريدة الرسمية.

و في هذا الصدد، يطلب من المستفيد من الهبة أن يقدم لمصالحنا نسخة من الاتفاقية القطاعية، ويتوجب على المصلحة التحري عن المرسوم الرئاسي المتضمن المصادقة على الاتفاقية الإدارية.

3 2 - النص التشريعي:

تنص المادة 78 من قانون المالية لسنة 2006 على ما يلي: «تسير الهبات الممنوحة للجزائر من الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية وفقا للأحكام الواردة في الاتفاقيات وبروتوكولات الاتفاقات المسيرة لها».

توضح تعليمة من الوزير المكلف بالمالية، بالنسبة لكل حالة، كفاءات مسك محاسبة العمليات المتعلقة بهذه الهبات».

4 - المادة 65 من قانون المالية لسنة 2011:

4 1 - مضمون النص:

تمنح المادة 65 من قانون المالية لسنة 2001 الإعفاء من الحقوق والرسوم لمنهجات و لصالح هبئات معينة، بشرط أن تتوفر فيها الشروط المحددة في المادة.

4 2 - النص التشريعي:

تنص المادة 65 من قانون المالية لسنة 2011 على ما يلي: « تعفى من الحقوق والرسوم كل الوصايا أو هبات الأعمال الفنية أو الكتب القديمة أو المخطوطات أو تحف المجموعات أو الوثائق ذات القيمة الفنية العالية أو التاريخية من التراث الثقافي، المقدمة من شخص طبيعي أو معنوي لفائدة المتاحف والمكتبات العمومية والهيئات المكلفة بالمخطوطات والمحفوظات ، وذلك حسب الشروط الآتية :

- تقبل الهيئة المستفيدة الهبة أو الوصية بعد موافقة اللجنة المكلفة باقتناء الممتلكات الثقافية،
- تبدي اللجنة المكلفة باقتناء الممتلكات الثقافية ، في يوم تقديم الوصية أو الهبة ، رأيها في استحقاق الممتلكات وقيمتها النقدية ،
- تشكل قيمة الممتلكات كما تحددها اللجنة المكلفة باقتناء الممتلكات الثقافية قرضا ضريبيا غير قابل للاسترداد، للمطالبة به على الضرائب المستحقة في السنوات المالية اللاحقة».

5 - النظام المشترك المتعلق بالرسم على القيمة المضافة، والمؤسس بالمادة 9-11 من قانون الرسوم على رقم الأعمال:

5 1 - مضمون النظام:

يندرج في المادة 9-11 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجانب المرتبط بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، على سبيل التبرعات الممنوحة للهلل الأحمر الجزائري والجمعيات أو الأعمال ذات الطابع الإنساني وللمحتاجين أو لفئة أخرى من الأشخاص الذين يستحقون المساعدة، أو المستعملة لغايات إنسانية، وكذا التبرعات الموجهة على أي شكل للمؤسسات العمومية.

عرفت هذه المادة نصا تطبيقيا يتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 04-191 المؤرخ في 10 جويلية 2004 والذي أنشأ نوعين من شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لتقديمها لمصالح الجمارك من أجل وضع البضائع موضوع التبرع للاستهلاك، إذ يتعلق النوع الأول بالبضائع المرسلة على سبيل التبرع للجمعيات وللأعمال ذات الطابع الإنساني، والنوع الثاني يتعلق بالمؤسسات العمومية.

5 2 - النص التشريعي:

تنص المادة 9-11 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على مايلي : « تعفى من الرسم على القيمة المضافة السلع المرسلة على سبيل التبرعات للهلل الأحمر الجزائري و الجمعيات أو مصالح الخدمات ذات الطابع الإنساني، إذا كانت موجهة للتوزيع مجانا على المنكوبين أو المحتاجين أو لفئة أخرى من الأشخاص الذين يستحقون المساعدة أو المستعملة لغايات إنسانية وكذا التبرعات الموجهة على أي شكل للمؤسسات العمومية.

تحدد كيفيات تطبيق هذا التدبير عن طريق التنظيم».

6 - دور المصلحة: يجب لفت انتباه مصالحنا إلى النقاط التالية:

1 - المستفيدون من الإعفاء من الحقوق والرسوم في إطار الأنظمة المذكورة أعلاه هم:

- الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام والمتمثلون في الإدارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وبالتالي لا تستفيد المؤسسات العمومية الأخرى مثل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري من الإعفاء إلا إذا نصت على ذلك أحكام قانونية مخالفة.

- الجمعيات أو المؤسسات الخيرية ذات الطابع الإنساني والتي يحدد قائمتها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 نوفمبر 1994 المذكور أعلاه. (أنظر القائمة في الملحق 1).

وتجدر الإشارة إلى أن شهادة قبول الهبة و المسلمة من الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية لم تعد مطلوبة بعد نشر القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات.

كما أن الإعفاء من الحقوق والرسوم المتعلقة بالهبات الموجهة للتوزيع مجانا أو المستعملة لغايات إنسانية من طرف الجمعيات ذات الطابع الإنساني أو المؤسسات الخيرية ، يقوم بترخيصه رئيس مفتشية أقسام الجمارك المختص إقليميا، وذلك بمقتضى أحكام المادة 213 من قانون الجمارك، في الفقرة ج منه، و كذا القرار المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1999 المتخذ لتطبيقه.

- الإتحاديات الرياضية الوطنية والتي تحدد قائمتها بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 المذكور آنفا. (أنظر القائمة في الملحق 2).

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن الموافقة المسبقة من الوزارة المكلفة بالرياضات تبقى مطلوبة.

2- تتوقف جمركة البضائع من أجل وضعها للاستهلاك على تقديم الوثائق التالية على وجه الخصوص:

- شهادة أو أي وثيقة أخرى مقدمة من المرسل تبين أن الأمر يتعلق بهبة،
- التزام كتابي من المستفيد يحدد فيه وجهة البضائع مثلما ينص عليه التشريع والتنظيم المعمول بهما،
- جرد مفصل للبضائع،

- شهادة إعفاء البضائع المعنية من الرسم على القيمة المضافة والصادرة عن المصالح الجبائية (في الحالات المنصوص عليها في إطار النظام رقم 5 المذكور أعلاه).

- نسخة من وثائق النقل المسجلة باسم المستفيد.

3- تبقى التدابير التنظيمية للرقابة الجمركية مطبقة على البضائع المستوردة على سبيل الهبات لكن مع أولوية تنفيذ الرقابة. ويتعلق الأمر تحديدا بالوثائق التي تثبت صفة المستفيدين وكذا تلك المطبقة على الإجراءات الإدارية الخاصة.

4- تتم جمركة البضائع الموجهة للاستهلاك و المستوردة من طرف أشخاص معنويين على سبيل الهبات غير أولئك الذين تم النص عليهم أنفا بإعفائها من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية و الصرف مع دفع للحقوق والرسوم المطلوبة.

*

* *

يلغي هذا المنشور ويعوض أحكام المنشور رقم 71/م ع ج/الأمانة/م. 130 المؤرخ في 19/09/1999 والمتعلق بإجراء جمركة الهبات.

أطلب منكم موافاتي بكل إشكال مسجل في ما يخص تطبيق هذا المنشور تحت نفس العنوان.

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES DOUANES
LE DIRECTEUR GENERAL



وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك
المدير العام

N° ____/DGD/D 0112/SP/16.

Alger, le ____

Messieurs :

- Les Directeurs Régionaux des Douanes ;
- Les Chefs de Services Régionaux des Contrôles a Posteriori;
- Les Chefs d'inspections Divisionnaires des Douanes.

En communication à Messieurs :

- L'Inspecteur Général des Douanes ;
- Les Directeurs Centraux des Douanes ;
- Les Directeurs d'Etudes des Douanes;
- Les Directeurs des Centres Nationaux des Douanes;
- Les Directeurs des Ecoles des Douanes.

Copie à Monsieur le président de l'Union Nationale des Transitaires et Commissionnaires en Douane Algériens (UNTCA).

OBJET : A/S dédouanement des dons.

P.J : Deux(02) annexes.

Il m'a été donné de constater qu'un nombre important de requêtes liées au dédouanement des dons est soumis à l'appréciation de la Direction Générale des Douanes.

Aussi, certaines institutions sont orientées automatiquement vers la Direction Générale pour se faire délivrer des autorisations pour le dédouanement de marchandises importées dans ce cadre.

A cet effet, je vous rappelle que cette question a fait l'objet d'un encadrement juridique par le biais de différents dispositifs législatif, il s'agit de textes suivants :

- L'article 109, modifié et complété, de la loi de finances pour l'année 1987 ;
- L'article 98 de la loi de finances pour l'année 1997.
- L'article 78 de la loi de finances pour l'année 2006 ; et
- L'article 65 de la loi de finances pour l'année 2011.

Par ailleurs, la prise en charge en matière de la franchise de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) a été encadrée par l'article 9-11 du code des taxes sur le chiffre d'affaires.

I. Le dispositif institué par l'article 109 LF 1987 :

I-1 : Contenu du dispositif :

L'article **109** de la loi de finances pour l'année 1987, a été modifié et complété par les articles **101 LF 1993**, **127 LF 1994**, **142 LF 1996** et **95 LF 1997** et il a connu trois (03) textes d'application :

- **L'arrêté interministériel du 22 novembre 1994**, fixant les modalités d'octroi des exonérations des droits de douane et de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA), ainsi que la liste des associations susceptibles d'en bénéficier ;
- **L'arrêté interministériel du 23 juin 1996**, fixant les modalités pratiques d'acheminement et de transport des dons provenant de l'étranger ;
- **L'arrêté interministériel du 21 décembre 1996**, fixant les modalités d'octroi de l'exonération des droits et taxes en ce qui concerne les marchandises importées à titre de dons en application des dispositions de l'article 142 de la loi de finances pour 1996, ainsi que la liste des fédérations nationales sportives susceptibles d'en bénéficier.

Cet article a prévu **l'exonération des droits et taxes et les dispenses des formalités du contrôle du commerce extérieur et des changes** pour les marchandises, y compris les véhicules, importées à titre de don par **les entités** citées ci-après :

- Les administrations, les collectivités locales et les établissements publics à caractère administratif ;
- Les associations ou œuvres à caractère humanitaire dont la liste est fixée par **l'arrêté interministériel du 22 novembre 1994** sus-cité;
- Les fédérations nationales des sports dont la liste est fixée **par l'arrêté interministériel du 21 décembre 1996** sus-cité.

De même, l'article **109 LF 1987** a conditionné le bénéfice de ladite exonération par le respect de la destination à donner aux marchandises importées. Ces dernières doivent être :

- Destinées à l'enseignement, à la formation, à la recherche, aux activités culturelles et sportives et aux actions « d'utilité publique », **pour les institutions publiques** ;
- Destinées à être distribuées gratuitement ou utilisées à des fins humanitaires par les associations ou œuvres à caractère humanitaire ;

- En relation avec la discipline sportive principale déployée par la fédération bénéficiaire.

Par ailleurs, l'arrêté interministériel du 23 juin 1996 sus-cité a ajouté une condition concernant les modalités pratiques d'acheminement et de transport des dons provenant de l'étranger, **importés par les associations ou œuvres à caractère humanitaire.**

En effet, les dons provenant de **personnes physiques ou morales non-gouvernementales** et destinés à être distribués **gratuitement et utilisés à des fins humanitaires, sous peine de paiement des droits et taxes**, doivent être, obligatoirement, acheminés par les compagnies de transport algériennes.

Cependant, le recours aux compagnies de transport étrangères ne peut être autorisé que dans le cas où :

- La gratuité du transport est totale ;
- Les compagnies nationales de transports ne desservent pas la ligne ou le lieu d'embarquement du don ;
- Le donateur s'engage à payer les frais y afférents.

I-2 : Dispositif législatif :

L'article en question dispose comme suit:

« 1- Sont dédouanées pour la mise à la consommation avec exonération des droits et taxes et dispenses de formalités du contrôle du commerce extérieur et des changes, les marchandises, y compris les véhicules, importées par les administrations, les établissements publics, les collectivités locales à titre de don et destinées à l'enseignement, à la formation, à la recherche, aux activités culturelles et sportives et aux actions " d'utilité publique ".

2-Sont dédouanées dans les mêmes conditions que celles visées ci-dessus, les marchandises importées à titre de don par les associations ou œuvres à caractère humanitaire, dont la liste est fixée par voie réglementaire, lorsque ces marchandises sont destinées à être distribuées gratuitement ou utilisées à des fins humanitaires ; ainsi que celles importées par les fédérations nationales des sports sous réserve que ces marchandises soient en relation avec la discipline sportive principale déployée par la fédération bénéficiaire.

La liste des fédérations concernées ainsi que les modalités d'octroi de l'avantage seront fixées par voie réglementaire.

Le matériel et moyens de prévention et de lutte contre la pollution, acquis à titre de dons par les organismes et associations concernés, agréés par le ministère de l'intérieur, des collectivités locales et de l'environnement, sont dédouanés dans les mêmes conditions que les marchandises visées ci-dessus.

Les modalités d'application de ces dispositions seront précisées en tant que besoin par voie réglementaire.

Les marchandises importées à titre de don par des personnes morales autres que celles visées ci-dessus sont dédouanées pour la mise à la consommation en dispense des formalités du contrôle du commerce extérieur et des changes avec paiement des droits et taxes exigibles ».

II. Le dispositif institué par l'article 98 LF 1997 :

II-1 : Contenu du dispositif :

L'article 98 de la loi de finances pour l'année 1997 a prévu l'exonération des droits et taxes pour les importations de biens et services financés par un don. Il a défini le donateur comme étant un Etat ou une institution étrangère ou des organisations internationales. Il a aussi, déterminé le bénéficiaire comme étant les personnes morales algériennes de droit public. Ces dernières sont les administrations, les collectivités locales et les établissements publics à caractère administratif.

II-2 : Dispositif législatif :

L'article 98 de la loi de finances pour l'année 1997 stipule que : « ***Sont exonérées des droits et taxes, les importations de biens et services financés par un don octroyé par un Etat ou une institution étrangère ou par des organisations internationales au profit de personnes morales algériennes de droit public, conformément à la législation et la réglementation en vigueur*** ».

III. Le dispositif institué par l'article 78 LF2006 :

III-1 : Contenu du dispositif :

L'article 78 de la loi de finances pour l'année 2006 n'évoque pas explicitement la question de l'exonération des dons octroyés à l'Algérie par les gouvernements étrangers et les organismes internationaux. Cependant, si les conventions régissant des dons prévoient des exonérations en matière de droits et taxes, ces dernières s'appliquent, sous réserve que lesdites conventions fassent l'objet d'un décret présidentiel de ratification publié au journal officiel.

De surcroît, il arrive que, dans certains cas, l'exonération soit consacrée par une « convention cadre » ratifiée et publiée au journal officiel, mais les

modalités de son application sont déterminées par une « convention sectorielle » non publiée au journal officiel.

A ce titre, le bénéficiaire du don est appelé à communiquer nos services une copie de la convention sectorielle. Le service doit s'enquérir du décret de ratification de la convention.

III-2 : Dispositif législatif :

L'article 78 de la loi de finances pour l'année 2006 stipule que: « **Les dons octroyés à l'Algérie par les gouvernements étrangers et les organismes internationaux sont gérés selon les dispositions contenues dans les conventions et protocoles d'accords les régissant.**

Une instruction du ministère chargé des finances précise, pour chaque cas, les modalités de comptabilisation des opérations liées à ces dons ».

IV. L'article 65 de la loi de finances pour l'année 2011 :

IV-1 :Contenu du dispositif :

L'article 65 de la loi de finances pour l'année 2011 accorde l'exonération des droits et taxes pour des produits et au profit d'entités bien déterminées, sous réserve de satisfaire aux conditions fixées par ledit article.

IV-2 :Dispositif législatif :

L'article 65 de la loi de finances pour l'année 2011 stipule que : « **Tout legs ou donation d'œuvres d'art, de livres anciens, de manuscrits, d'objets de collection ou de documents de haute valeur artistique ou historique du patrimoine culturel, par une personne physique ou morale, au profit des musées, des bibliothèques publiques et des institutions en charge des manuscrits et archives, est exonéré des droits et taxes aux conditions suivantes :**

- **l'institution bénéficiaire accepte le don ou le legs après avis conforme de la commission chargée de l'acquisition des biens culturels ;**
- **la commission chargée de l'acquisition des biens culturels se prononce sur l'éligibilité du bien et sur la valeur monétaire, au jour du legs ou de la donation ;**
- **la valeur du bien telle qu'arrêtée par la commission chargée de l'acquisition des biens culturels constitue, ainsi, un crédit d'impôt non remboursable, à faire valoir sur les impôts dus des exercices ultérieurs ».**

V. Dispositif commun relatif à la TVA, institué par l'article 9-11 du code des taxes sur le chiffre d'affaires :

V-1 :Contenu du dispositif :

L'article 9-11 du code des taxes sur le chiffre d'affaires prend en charge l'aspect lié à la franchise de la TVA pour les dons octroyés au Croissant Rouge Algérien et aux associations ou œuvres à caractère humanitaire, à des nécessiteux ou autres catégories de personnes dignes d'être secourue, ou utilisés à des fins humanitaires ainsi que les dons adressés sous toutes formes aux institutions publiques.

Cet article a connu un texte d'application, à savoir, **le décret exécutif n°04-191** du 10 juillet 2004 qui a instauré deux types d'attestations d'exonération de la taxe sur la valeur ajoutée, à présenter aux services des douanes en vue de la mise à la consommation des marchandises objet du don. Le premier est institué au titre des marchandises expédiées, à titre de don, aux associations et œuvres à caractère humanitaire et le deuxième concerne les institutions publiques.

V-2 :Dispositif législatif :

L'article 9-11 du code des taxes sur le chiffre d'affaires prévoit que : **«Sont exemptés de la taxe sur la valeur ajoutée les marchandises expédiées, à titre de dons, au Croissant Rouge Algérien et aux associations ou œuvres à caractère humanitaire, lorsqu'elles sont destinées à être distribuées gratuitement à des sinistrés, à des nécessiteux ou autres catégories de personnes dignes d'être secourue, ou utilisés à des fins humanitaires ainsi que les dons adressés sous toutes formes aux institutions publiques.**

Les modalités d'application de la présente mesure seront fixées par voie réglementaire ».

VI. Rôle du service :L'attention du service est attirée sur les points suivants :

1- Les bénéficiaires de l'exonération des droits et taxes dans le cadre des dispositifs cités supra sont les suivants :

- Les personnes morales de droit public qui sont les administrations, les collectivités locales et les établissements publics à caractère administratif. Par conséquent, les autres établissements publics, comme les établissements publics à caractère industriel et commercial (EPIC), ne bénéficient pas de l'exonération sauf disposition législative contraire la prévoyant ;
- Les associations ou œuvres à caractère humanitaire dont la liste est fixée par l'arrêté interministériel du 22 Novembre 1994sus-cité.(**voir la liste en annexe I**).

Il est à préciser que l'attestation d'acceptation de don délivrée par le Ministère chargé de l'intérieur et des collectivités locales n'est plus exigée après la promulgation de loi n° 12-06 du 12 janvier 2012 relative aux associations.

De même, la franchise des droits et taxes liée aux dons destinés à être distribués gratuitement ou utilisés à des fins humanitaires par les associations ou œuvres à caractère humanitaire, est autorisée par le chef d'inspection divisionnaire des douanes territorialement compétent ; et ce conformément aux dispositions de l'article **213 du code des douanes**, dans son alinéa c, et l'arrêté du 14 septembre 1999, pris en son application.

- Les fédérations nationales des sports dont la liste est fixée par l'arrêté interministériel du 21 décembre 1996 cité plus haut. (**voir la liste en annexe II**).

Il est à signaler que le visa préalable du ministère chargé des sports demeure exigible.

2- Le dédouanement des marchandises pour la mise à la consommation est subordonné à la production, notamment, des documents ci-après :

- Attestation ou tout autre document émanant de l'expéditeur faisant ressortir qu'il s'agit d'un don ;
- Engagement écrit du bénéficiaire précisant la destination qui sera donnée aux marchandises telle que prévue par la législation et la réglementation en vigueur;
- Inventaire détaillé des marchandises ;
- Attestation de franchise de la TVA des marchandises y afférentes, délivrée par les services fiscaux ;(dans les cas prévus dans le cadre du dispositif **V** sus-cité).
- Copie des documents de transport établis au nom du bénéficiaire.

3-Les mesures réglementaires de contrôle douanier demeurent applicables aux marchandises importées à titre de don avec, toutefois, **une exécution prioritaire des contrôles**. Il s'agit notamment des documents justifiant le statut des bénéficiaires ainsi que ceux applicables aux formalités administratives particulières (FAP).

4-Les marchandises importées à titre de don par des personnes morales autres que celles visées ci-dessus sont dédouanées pour la mise à la consommation en dispense des formalités du contrôle du commerce extérieur et des changes avec paiement des droits et taxes exigibles.

*

* *

La présente annule et remplace les prescriptions de la circulaire n°71/DGD/CAB/D.130 du 19/09/1999 relative à la procédure de dédouanement des dons.

Toutes difficultés rencontrées lors de l'application de la présente, devront m'être signalées sous le présent timbre.